

جلسة حوار باهتة . . . ليس لدى القوم ما يقولونه

هتاف دهام

تراوح هيئة الحوار الوطني مكانها بانتظار عوامل من خارج السياق تأتي لتخرج الحوار من حالة المرواحة القائلة التي يعيشها. وعقدت الجلسة الحادية عشرة من جلسات الحوار الوطني أمس، ضمن السياق التتابعي الذي يشترى الوقت من دون إضافة أي عامل جوي إلى ثقل الرتابة المستمرة منذ جلسات عدة، وانتهت الجلسة التي ترأسها رئيس المجلس النيابي نبيه بري على عجل بتأجيلها إلى الاثنين في 14 كانون الأول المقبل.

بدأت جلسة عين التينة أمس، باهتة ليس فيها جديد، مضى الوقت قليلاً على المتحاورين ومعاونيهم، وليس لدى القوم ما يقولونه. الجلسة التي غاب عنها الاقطاب المسيحيون الثلاثة... الرئيس الفكري للتيار الوطني الحر العماد ميشال عون، ورئيس حزب الكتائب سمير جبران، والجميع ورئيس حزب القوات سمير جعجع لم تشهد جديداً يذكر، فهي افقدت الحرارة، وكل ما قامت به أنها أعادت تكرار المواقف السابقة لا سيما في ملف النفايات. لم يحضر الطبق الرئاسي على طاولة المتحاورين، كان هناك صمت كبير حيال الموضوع، تحلى رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجيبة العائد من لقاء پاريسي مع رئيس تيار المستقبل

وفي وقائع الجلسة، فقد استهلها بري بالقول: لقد تحدّثنا في الجلسة السابقة عن ضرورة تفعيل عمل الحكومة وحصل إجماع على ذلك، ورئيس الحكومة تحدّث بصراحة عن التطورات التي حصلت في ملف النفايات وأشار إلى أنه لن يدعو إلى جلسة إلا إذا حصل توافق حول الموضوع، وأنّ الحل بات قريباً والجميع سيحضر الجلسة المخصصة لحل موضوع النفايات، ولذلك يجب أنّ نبحث اليوم في موضوع النفايات. لقد وعدت أيضاً بتشكيل لجنة لدراسة قانون الانتخاب وكانت فكرتي أنّ تكون لجنة مصغرة من خمسة أو ستة نواب، وقلت إنّ كنتلتي لن تكون ممثلة أيضاً، لكنني فوجئت بالاعتراضات لغياب بعض الطوائف، ولذلك توافقت هيئة مكتب المجلس على أنّ تضمّ اللجنة كلا من النواب ميشال موسى عن الكتائوليك، وروبير فاضل عن الأرثوذكس وسيرج طورسركسيان عن الأرمن. ليتبين في ما بعد أنّ الأمين العام لحزب المشاشناق النائب هاغوب بقرادونيان ليس على علم. على كل حال ملف قانون الانتخاب سيرطخ في النهاية على طاولة الحوار لجهة المعايير التي ستعتمد ولجهة تقسيم الدوائر وليس هناك من مانع أنّ يحضر بقرادونيان اجتماعاً أو اجتماعين للجنة قانون الانتخاب ويعطى رأيه.

بقرادونيان: دولة الرئيس، أنت تعلم أنّ اعتراضي هو لتغيير

طائفة أساسية هي طائفة الأرمن الأرثوذكس وهي تعطي

الميناخية للجنة، على كل حال شركا أنك فتحت المجال في

مباردتك أنّ احضر جلسة أو جلستين وأبدى وجهة نظري في

مناقشة القانون، وأنت بتعوان.

سلام: من سيكون رئيس اللجنة؟

بري: الأعضاء سيتفقون بين بعضهم البعض وإذا اتّفق على النائب جورج عدوان فأنّا لا مانع، المهم أنّ اللجنة أعطيت مهلة شهرين للاتفاق، وفي حال لم تتفق ستعود إلى اللجان المشتركة.

وقال رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد: عملياً هل

شطب بند قانون الانتخاب عن جدول أعمال الحوار؟

حردان: لا لم يُشطب واتفقنا أنّ يبحث على طاولة الحوار

أيضاً.

بري: بالطبع لا، ولهذا استطعت أن اقنع هاغوب، فيند قانون الانتخاب سيبقي بندا أساسياً على جدول أعمال هيئة الحوار، وعملنا يقتصر على مسالتيين الدوائر ومامية الانتخاب.

رعد: عملياً هل سنبدا اللجنة بالعمل من دون أن نعطي رأياً بذلك؟

بري: هيئة الحوار تاوكب عمل اللجنة حسب البيان.

أرسلان: نحن لناراي في القانون، فهل ننتظر عمل اللجنة.

بري: لا.

أرسلان: نحن لم نضع أرضية لتتعلق منها اللجنة، سواء في مسألة الدوائر، أو في مسألة النسبية، هل ننتقل من الموضوع الدستورية؟ وإذا اللجنة أنهت عملها في مهلة الشهرين وخرجت بنتائج تكون قد سقفتنا، لذلك اقترح جلسة خاصة لهيئة الحوار قبل الجلسة الأولى للجنة قانون الانتخاب لوضع حد للجدل.

بري: القانون الانتخابي في عمل اللجنة طويل عريض هناك 100 إلى 120 بنداً وعندما يصل أعضاء اللجنة إلى البنود الأهم في قانون الانتخاب نعطي رأينا، فعملنا يمكن في موضوع الأكية والدوائر.

وزير الاتصالات بطرس حرب: يجب أنّ نعطي توجيهاتنا لعمل اللجنة، وتفعيل عمل الحكومة بند ضروري.

سلام: تفعيل اللجنة مرتبط بإيجاد حل لموضوع النفايات. والنسبية إلى تصدير النفايات، نحن نتعاون مع شركات عالمية تقرض شروطا عالمية، وبعد التوصل معها تكفنا من الوصول لصيغة معينة؟ وإذا تبين أننا نحتاج مزيداً من الوقت، فإنني سأدعو انطلاقاً من الجو الإيجابي العام إلى جلسة لنضع للوزراء في أجواء المشاورات الجارية في موضوع النفايات، وبعد ذلك نبدأ بمناقشة بنود أخرى ملحة وبمشراكة الجميع.

حرب: إذا كنا متفقين على مبدأ تفعيل الحكومة، فليدع رئيس

الحكومة إلى جلسة. وإذا كان ملف النفايات ميوتوًا نبحث فيه،

سعد الحريري، بملاكته الصمت على طاولة الحوار برغم أنه كان الشغل الشاغل في الكواليس الحوارية، حيث عقد أكثر من لقاء جانبي مع رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان، ومع رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان، ورئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي. وسبق كل ذلك لقاء عهده مع رئيس المجلس قبيل الجلسة التي كان فرنجية أبول الواصلين إليها وغادرها رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط باكراً.

يتعاطى الجميع مع التسوية بأنها مشروع جدي، لكنهم في الوقت نفسه يتحاطون للاحتمالات كلها، وبخاصة العماد عون الذي يتعاطى بروية ومن دون توترير مع ما يجري في ضوء ثباته على موقفه بضرورة أنّ يتمتع الرئيس بحيثية شعبية. لقد أعاد رئيس تيار المردة الذي كانت مواقفه أمس من ملفات النفايات وقانون الانتخاب معتدلة على غرار مواقفه السابقة، ضبط مسألة ترشحه لرئاسة الجمهورية من نطاقها الذي يريده، بعد أنّ أطاحت التحليلات في الأيام الماضية بأبي حدود لما جرى في العاصمة الفرنسية وذهبت بعيداً في تأويل نتائج اللقاء، مؤكداً عقب انتهاء جلسة الحوار أنّ مرشح 8 آذار لا يزال العماد عون، ولكن المطروح اليوم هو طرح جديد من 14 آذار، وقد يكون من الرئيس الحريري، وستتعاطى مع الموضوع في وقته وعندما يصيب الطرح رسمياً.



المهم في الأمر هي الروحية، والروحية التي قارب بها رئيس

الحكومة ما يجري في مجلس الوزراء جديد.

السيورة: أؤكد على أهمية أن لا تبقى المؤسسات معطلة، ما قفنا به في مجلس النواب عمل تشكر عليه جميعاً، لكن إذا لم يستتبع بتفعيل عمل مجلس الوزراء فسنعقد في مشكلات كثيرة لإ سيما أنّ الأخطار كبيرة. الدستور واضح بحدافيره لا يعطي شيئاً للوكيل أكثر من الأصل، المهم التعاون.

لقد حدّد الدستور من يضع جدول الأعمال الذي يحق للوزراء الاعتراض عليه، ويمكن أن ت طرح في الجلسة بنود أخرى إذا وافق رئيس الحكومة على ذلك. كنت أتمنى أن لا نبحث هذا الموضوع لأنه من الديهييات ويجب أن ننهي ملف النفايات، فالموضوع ليس كيسة رز، من الممكن أن يأخذ وقتنا طويلاً. يُعقّل مثلاً أن

حدثنا كبيراً حصل في البلد ومجلس الوزراء لم يجمع؟

بقرادونيان: هناك اتفاق مبدئي على تفعيل عمل الحكومة، لكن موضوع 500 بند نختار منها 350 بنداً لا يجوز. أنا أرى أنّ علينا أن نناقشها كسلة وإعطاءها الوقت الكافي للمناقشة لا بقرادونيان: هناك اتفاق مبدئي على تفعيل عمل الحكومة، لكن موضوع 500 بند نختار منها 350 بنداً لا يجوز. أنا أرى أنّ علينا أن نناقشها كسلة وإعطاءها الوقت الكافي للمناقشة لا سيما أنّ الجو إيجابي وملامح. أنّ جدول الأعمال ليس menu مختار منه بنودا دستورية نناقشها ونمزّن منها فقط ما ينسجم مع مصالحنا.

حرب: الظاهر أنّ المشكلة لا تزال قائمة وأن كإن النائب كتعان يتحدث ببديلولماسية.

كتعان: إذا بنذنا نستبدل طريقة الكلام بأخرى، هناك مخالافات دستورية فكأنون الدفاع، إنّ احترام القوانين ليس موضوعاً هامشياً، وكيف يمكن تجاوز القانون والأصول الدستورية في غياب رئيس الجمهورية؟ المسألة ليست ديكتاتورية؛ علينا أن نبحث عن اتفاق مثل ما حصل قبل الجلسة العامة في المجلس النيابي. نحن لدينا رأي دستوري وقانوني طرحناه على طاولة الحوار يتعلق بتعيين قائد الجيش. اليوم العميد شامل ووكن أحيل إلى التقاعد، لكن يجب أن نتحدّث عن قيادة الجيش.

فرنجية: علمنا أنّ نبحث في المواضيع التي هي محل توافق، وأن نضع جانبا الأمور الخلافية.

حردان: كتعان ليس ضدّ دعوة إلى جلسة لمجلس الوزراء، إنّ المسائل الخلافية والتي تمه مصالح الناس تسير، والمواضيع المتعلقة يجري حوّلها حوار.

بري: هو لم يقل ذلك وإن كنا نتمنى أن يكون هكذا.

نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري: المسألة ليست مسألة بنود، فهي مسألة آلية التصويت واتخاذ القرارات وحضور الجلسة أو عدمه.

بري: الواضح أنّ الموضوع لم يُحلّ، ولذلك سيبقي على طاولة

البناء

محليات سياسية

اقتصر نقاش الاقطاب على تفعيل العمل الحكومي والتأسيس للجنة المخصّصة درس قوانين الانتخاب تمهيداً لانطلاق اجتماعها الأولى في كانون الأول المقبل. لقد تحدث الجميع في جلسة الحوار العاشرة عن تفعيل عمل الحكومة من الناحية الميدانية، لكن عندما دخل الإحقرء أمس، في التفصيل ظهرت الاختلافات في المواقف. أكد الجميع لا سيما رئيس الحكومة تمام سلام ضرورة عقد جلسة تخصص للنفايات، أما في ما يتعلق بالبنود الأخرى فإنها ستكون محل درس، حيث أعاد أمين سرّ كتكل التغيير والإصلاح النائب إبراهيم كتعان التذكير بمسألة آلية العمل والتعيينات الأمنية، لتلخص هذه النقطة إلى ترك الأمور على حالها وإعطاء مهلة للحكومة للاجتماع حول ملف النفايات عندما تكتمل دراسة العروض وبعد ذلك يُنظر في الأمور العالقة.

أما بالنسبة لقانون الانتخاب، فكان هناك رأي أن تناقش هيئة الحوار الوطني قانون الانتخاب، من حيث المبادئ والقواعد العامة وتبلغ هذه القواعد للجنة قانون الانتخاب. وكان هناك رأي آخر مثله رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنورية دعا إلى ترك القانون الانتخابي للجنة، وأثناء النقاش أعاد بري والسنورة التذكير بما أثر سابقاً عن إمكانية تشكيل مجلس الشيوخ، فأكد كتعان أنّ الأساس هو المجلس النيابي ونحن نعاني من أزمة شرآكة ومناصفة لا يحلها الاتفاق على مجلس الشيوخ، إنما الاتفاق على قانون الانتخابات النيابية...

نحن على طاولة الحوار.

السيورة: هذا الموضوع من اختصاص اللجنة.

بري: سوف نعلّنها توجيهها عاماً.

السيورة: إنّ اتفاق الطائف نص على احترام حقوق الجماعات، وحقوق الأقران، وأكد على العيش المشترك، وعلى عمل مجلس الشيوخ أخذًا بعين الاعتبار الجماعات الطائفية.

بري: جيّد.

السيورة: خربنا عقول الناس. إنّ أي خطوة خارج الدستور ستؤدي إلى زرع الفتنة، بخاصة إذا اعتمادنا مشاريع طائفية. إنّ الحل هو بتطبيق الدستور وإنشاء مجلس شيوخ.

فرنجية: اعتقد أنّ اللجنة لن تقوم بأبي شيء إلا إذا عادت إلينا. كلنا نريد النسبية، لكن كل واحد منا لديه رأي في النسبية.

بري: أنا قلت هذا الكلام في اجتماع هيئة مكتب المجلس وتحدّثت عن مواكبة عمل اللجنة، فقانون الانتخاب له علاقة بتكوين السلطة، بخاصة أنّ 50% على الأقل من مشاكل لبنان تعود إلى قانون الانتخاب. كنا مع الرئيس نجيب ميقاتي في روما عندما قال: «إنّ الرئيس سعد الحريري اتصل به وقال له إنه يؤيد الدعوة إلى تشكيل مجلس شيوخ»، وكان بطريرك الماروني بشارة الراعي متفانلاً في روما. ولكن بعد عودتنا إلى لبنان تغيّر الوضع «ما عاد مشي الحال». وحسب الدستور، مثلاً تعطى صلاحيات مستقلة لمجلس الشيوخ في ما يتعلق بحقوق الطوائف.

لقد شكلنا مجلساً دستورياً، لكننا فشلنا في تفعيله. شكلنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طار المجلس وبقي رئيسه. لقد أعلنت مرات ثلاثاً عن هيئة الإغاء الطائفية السياسية، وكان بإمكاننا أن نؤدّد كتاب التاريخ ونساعد على تخفيف الطائفية.

السيورة: عن أية طائفية نتحدّث؟ نتحدّث عن المذهبية، يجب العمل وفق قاعدة تقول إنّ مجلس النواب هو التشريع، وكل ما هو

متعلق بالطوائف تعود به إلى مجلس الشيوخ.

بري: أنا اتقول أكثر من ذلك، كل شؤون الطوائف تذهب مباشرة إلى مجلس الشيوخ، وأنا أفيهم أنّ كلمة مجلس وطني في الدستور

تعني المحافظة على المساواة بين المسلمين والمسيحيين، و50% للمسيحيين و50% للمسلمين في البرلمان، واعتماد لبنان

داثرة واحدة أو على الأقل المحافظات على أساس النسبية، أما

غير ذلك فلا يمكن أن أسمىه قانوناً على أساس وطني. لقد شكلنا لجنة لدراسة قانون الانتخاب ويجب أن نعطيها توجيهاً عاماً. ويجب أن نحترم رأيناها أيضاً، مع تأكيد أننا يجب أن نعود بقانون الانتخاب إلى طاولة الحوار قبل تعيين جلسة عامة.

أرسلان: طرحت مقاربة من الممكن أن تكون من غير قصد،

وكان عدالة قانون الانتخاب مرتبطة بمجلس الشيوخ.

بري: لا اسمح لي أن أدافع عنه.

أرسلان: نحن مجتمعون لتتوافق، وإذا كان من المفترض أنّ نضع قواعد أساسية فإنّ أي هروب لن يوصلنا إلى أي اتفاق حول أي قانون. يجب أن نضع عنواناً أنّ الدستور هو حجر الزاوية والحكم بيدنا، إنّ روحية الطائف هي الديمقراطية التوافقية، لكن هل هذه الديمقراطية تقول أن يأخذ 51% الحكم ويعزل ال49%. هذا الأمر يُعتبر أكبر طعنة لروحية الطائف. نحن متمسكون بروحية الطائف. أنا اسمع أنّ قانون النسبية مرتبط بسلاح المقاومة وإذا كنت أريد أن اسلم جدلاً بذلك، فإن هذا السلاح يهدّد أكثر في النظام الكنخري من النظام النسبي. واتمنى أنّ نضع معيار قانون الانتخاب فوق مصالحنا كلها.

كتعان: إنّ تكوين السلطة يتبنّق من مجلس النواب وليس من مجلس شيوخ، ومن هذا المنطلق إذا كنا نريد أن نلحق الطائف

من منطلق الشراكة فهذا يتطلب العناية، لأنّ أساس المشكلة هو الخلل في الشراكة، ومجلس الشيوخ لا يعيننا في موضوع الشراكة في المجلس النيابي.

بري: أنا قلت 50% 50%.

كتعان: أكثر من ذلك لأنّ الذي مررنا به في الماضي جعلنا

نفهم الهواجس المسيحية ونقدّم باقتراح القانون الأرثوذكسي.

حزب الله دان تفجيريّ تونس والعريش لمواجهة الإرهاب الذي استفحل خطره

في مواجهة هذا الإرهاب الذي استفحل خطره، والدي إننا ما استمرّ في تصاعده فهو سيشمل باضراره كل الدول والأديان والمذاهب من دون تمييز بينها».

بدوره، قال المنشق العام لتجنّم اللجان والروابط الشعبية معن بشور، في تصريح: «ليس من قبيل الصدّف أنّ تستهدف تونس الخضراء بهذا الكّم من الإرهاب المتوحّش بين الحين والآخر، فقامت شراسة التغيير في الآتمة، وفيها فنصنا معادلة التكامل والتوازن السياسي التي حملتها من مصائر واجهتها بلدان أخرى، ومن شعبيها ارتفعت أصوات الالتزام للشهداء».

اليومية، وطالب بوقفها فوراً. ثم عبّر عن عدم اعترافه بخطط الطائفات (علامات تحديد الرسوّ البحري)، كون العدو الإسرائيلي وضعه من دون الاستناد إلى أي مُعطي قانوني، واعرّض أيضاً على استخدام العدو «الإسرائيلي، تسمية MONT DOVE للدلالة على مزارع شعبا، وطالب باستخدام المصطلحات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة».

من جهته، ذكر الجنرال بورتولانو «بأن القرار 1701، يلزم «إسرائيل، بالانسحاب الفوري من شمال الغجر ويوقف الطلعات الجوية فوق لبنان، وشدّد على ضرورة استخدام آلية التنسيق والارتباط مع القوات الدولية، وشجّع الجانبين على التوصل إلى ترتيبات ميدانية لتحقيق خطوات عملية في تطبيق القرار 1701، وذلك حفاظا على الاستقرار في منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وصولاً إلى الختط الأزرق، خصوصا في ظل الأوضاع المتوترّة التي شهدها المنطقة».

سعد الحريري، بملاكته الصمت على طاولة الحوار برغم أنه كان الشغل الشاغل في الكواليس الحوارية، حيث عقد أكثر من لقاء جانبي مع رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان، ومع رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان، ورئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي. وسبق كل ذلك لقاء عهده مع رئيس المجلس قبيل الجلسة التي كان فرنجية أبول الواصلين إليها وغادرها رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط باكراً.

يتعاطى الجميع مع التسوية بأنها مشروع جدي، لكنهم في الوقت نفسه يتحاطون للاحتمالات كلها، وبخاصة العماد عون الذي يتعاطى بروية ومن دون توترير مع ما يجري في ضوء ثباته على موقفه بضرورة أنّ يتمتع الرئيس بحيثية شعبية. لقد أعاد رئيس تيار المردة الذي كانت مواقفه أمس من ملفات النفايات وقانون الانتخاب معتدلة على غرار مواقفه السابقة، ضبط مسألة ترشحه لرئاسة الجمهورية من نطاقها الذي يريده، بعد أنّ أطاحت التحليلات في الأيام الماضية بأبي حدود لما جرى في العاصمة الفرنسية وذهبت بعيداً في تأويل نتائج اللقاء، مؤكداً عقب انتهاء جلسة الحوار أنّ مرشح 8 آذار لا يزال العماد عون، ولكن المطروح اليوم هو طرح جديد من 14 آذار، وقد يكون من الرئيس الحريري، وستتعاطى مع الموضوع في وقته وعندما يصيب الطرح رسمياً.

معاينة تركيا على العمل الجنوني الذي قامت به».

التيار الأسعدي

ورأى الأمين العام لـ«التيار الإسلامي» معن الأسعدي، في تصريح، أنّ «إسقاط الطائرة الحربية الروسية ليس حادثاً عريضا، وإنّ ما حصل مخطط له من الناحية الاستراتيجية»، مشيداً «بالخطّة العليا في مكافحة الإرهاب التي وضعتها روسيا الاتحادية»، ومنتقيا على «جديّة الحملة ضدّ الإرهابيين».

وأشار حمدان إلى «أنّ الطائرات الروسية وُجّهت ضربة قاصمة إلى منتجات البترول «الداعشي»، الذي كان يُجرّب إلى تركيا، خصوصا في الأيام الماضية، وهذه الضربات أدت إلى خسائر بملايين الدولارات في ما يتعلق بالدم التركي غير المباشر لداعش».

ورأى أنّ «ردود الفعل حول حادثة إسقاط الطائرة الروسية خيّبت أمال تركيا، وبالتحديد موقف حلف الناتو الذي أعلن التخلّي عن العضو التركي في هذا الإطار». وأكد حمدان «أنّ روسيا تتعاطى دائما بمواقف جسدي ودقيق، ولا تقوم بردود فعل غير مدروسة»، معتبرا «أنّ الرّد حسب التدايعات والارتدادات، بداية سيكون ردّاً أمنيا في ما يتعلق بالوضع الميداني في سورية». ورأى «أنّ الرّد السياسي الروسي بدأت مفاعيله منذ البارحة»، معتبرا «أنّ الواقع الاقتصادي سيكون له دور مهم في وقت قريب».

الجمعتات البشرية».

حمدان

وعتبر أمين الهيئة القتليين – «حركة الناصريين المستقلين – المرابطون» العميد مصطفى حمدان، في تصريح «أنّ ما قبل إسقاط الطائرة الروسية ليس كما بعدها، من الناحية الاستراتيجية»، مشيداً «بالخطّة العليا في مكافحة الإرهاب التي وضعتها روسيا الاتحادية»، ومنتقيا على «جديّة الحملة ضدّ الإرهابيين».

وأشار حمدان إلى «أنّ الطائرات الروسية وُجّهت ضربة قاصمة إلى منتجات البترول «الداعشي»، الذي كان يُجرّب إلى تركيا، خصوصا في الأيام الماضية، وهذه الضربات أدت إلى خسائر بملايين الدولارات في ما يتعلق بالدم التركي غير المباشر لداعش».

ورأى أنّ «ردود الفعل حول حادثة إسقاط الطائرة الروسية خيّبت أمال تركيا، وبالتحديد موقف حلف الناتو الذي أعلن التخلّي عن العضو التركي في هذا الإطار». وأكد حمدان «أنّ روسيا تتعاطى دائما بمواقف جسدي ودقيق، ولا تقوم بردود فعل غير مدروسة»، معتبرا «أنّ الرّد حسب التدايعات والارتدادات، بداية سيكون ردّاً أمنيا في ما يتعلق بالوضع الميداني في سورية». ورأى «أنّ الرّد السياسي الروسي بدأت مفاعيله منذ البارحة»، معتبرا «أنّ الواقع الاقتصادي سيكون له دور مهم في وقت قريب».

مواقف استنكار استهداف الطائرة الروسية؛

يكشف تبني تركيا للمجموعات الإرهابية

أثار إسقاط المغالطات الروسية التركية الطائرة الروسية فوق الأراضي السورية ردود فعل لبنائية مستنكرة ومعتبرة أنّ هذا العمل هو اعتداء على السيادة السورية، ويكشف الدور التركي في رعاية وتبني المجموعات الإرهابية التي تخزّب أمن سورية ووحدتها.

مراد

وفي هذا السياق، أبرق رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قائلا: «تلقينا باستنكار شديد نبأ إقدام السلطات التركية من دون وجه حق، خافاً للقواعد والأرسيب الدولية، إسقاط طائرة روسية فوق الأراضي السورية. إنّنا إذ ندين هذا العمل الذي يحمل دلالات خطيرة ونعتبره استهدافا للعمل الجاد والحاسم، ويكشف الدور التركي في رعاية وتبني المجموعات الإرهابية التي تخزّب أمن سورية ووحدتها، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن والسلام البوليئين، وألقا ما يقال فيه أنه جاء ردّاً على الضربات الموجهة التي وجّهتها القيادة الروسية للإرهاب في سورية، وملاحقة عصابات تهريب النفط إلى الداخل التركي. وإننا لا نفضل هذا العمل عن العملية الإرهابية بإسقاط الطائرة المدنية الروسية في سيناء سابقا».

أضاف قائلا: «وإننا على ثقة بأنّ هذا الحادث الأليم سيترككم – ومن خلفكم الشعب الروسي – إصرارا